



قرار

أصدرت هيئة النفاذ إلى المعلومة القرار التالي بين:

المدعى: ع.ب.

من جهة،

والمدعى عليه: وزير الشؤون الثقافية، الكائن عنوانه بمكاتبه بمقر الوزارة، نهج 2 مارس 1934، القصة، 1002، تونس.

من جهة أخرى.

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من المدعى المذكور أعلاه بتاريخ 08 أفريل 2019 والمرسمة بكتابة الهيئة تحت عدد 841 والمتضمنة أنه تقدّم بمطلب نفاذ إلى المعلومة إلى وزير الشؤون الثقافية قصد الحصول على نسخة ورقية من الوثائق المتعلقة بتسليم وتسليم أقراص BLU-ray الخمسة من كل صاحب مشروع من المشاريع السينمائية المتحصّلة على منح من صندوق تشجيع الإنتاج الأدبي والفني للسنوات 2015 و2016 و2017 ونسخة من كافة شهادات الإنجاز المسلمة من قبل الإدارة الفنية لنفس المشاريع، إلا أنّ مطلبه جوبه بالرفض. الأمر الذي دفعه للقيام بدعوى الحال طالبا إلزام وزير الشؤون الثقافية بتمكينه من نسخة من الوثائق المذكورة مستنداً في ذلك على أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

وبعد الاطلاع على التقرير المدلى به من قبل وزير الشؤون الثقافية بتاريخ 03 جوان 2019 والمتضمّن بالخصوص بأنه تم تمكين المدعى من كافة المعطيات المطلوبة في الشكل المتوقّر لدى الإدارة مدلياً بنسخة من الوثائق المطلوبة.

وبعد الاطلاع على التقرير المدلى به من العارض بتاريخ 8 جويلية 2019 والذي أفاد فيه بالخصوص بأنّ الوثائق المسلمة من الجهة المدعى عليها وردت منقوصة وتتضمّن معلومات متناقضة طالبا على هذا الأساس تمكينه من المعلومات المطلوبة في شكل جدول أرفقه بتقريره.

وبعد الاطلاع على التقرير المدلى به من قبل وزير الشؤون الثقافية بتاريخ 01 أوت 2019 والمتضمّن بالخصوص أنّ مصالح الوزارة مكّنت المدعى من كافة المعطيات المطلوبة والمتوقّرة لديها وأنّ ما أثاره هذا الأخير يتعلّق بالطعن في صحّة ومحتوى الوثائق

المسلّمة له ويتجاوز نطاق ممارسته لحقّه في النفاذ إلى المعلومة ويمكن أن يكون موضوع منازعة أمام هيئات قضائية أخرى. مضيئاً بأنّ الجدول المرفق بردّ العارض يعتبر طلباً جديداً للنفاذ لا يدخل في مجال نظر دعوى الحال.

وبعد الاطلاع على بقية مظروفات الملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في القضية.

وبعد الاطلاع على أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وخاصة الفصل 38 منه.

قررت الهيئة ما يلي:

من جهة الشكل:

حيث قدّمت الدعوى في الأجل القانوني ممّن له الصّفة وكانت مستوفية لشروطها الشكلية، الأمر الذي يتعيّن معه قبولها من هذه الناحية.

من جهة الأصل:

حيث تهدف الدعوى الماثلة إلى إلزام وزير الشؤون الثقافية بتمكين العارض من نسخة ورقية من الوثائق المتعلقة بتسليم وتسلم أقراص BLU-ray الخمسة من كل صاحب مشروع من المشاريع السينمائية المتحصّلة على منح من صندوق تشجيع الإنتاج الأدبي والفني للسنوات 2015 و2016 و2017 ونسخة من شهاد الإنجاز المسلّمة من قبل الإدارة الفنية لنفس المشاريع، وذلك بالاستناد إلى حقّه في النفاذ إلى المعلومة المنصوص عليه بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة. وحيث أفادت الجهة المدّعى عليها بأنّه تمّ تمكين المدّعي من كافة المعطيات المطلوبة والمتوفّرة لديها.

وحيث اقتضت أحكام الفصل 32 من الدستور أنّ الدولة تضمن الحق في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث أنّ الحق في النفاذ إلى المعلومة يعدّ حقاً أساسياً لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس طبقاً للإجراءات والشروط المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وذلك بغرض تحقيق عدّة أهداف أبرزها تعزيز مبدأي الشفافية والمساءلة فيما يتعلّق بالتصرّف في المرافق العامة ودعم الثقة في الهياكل العمومية.

وحيث ثبت للهيئة من خلال مظروفات الملف والوثائق التي أدلت بها الجهة المدّعى عليها، أنّ هذه الأخيرة استجابت لطلب العارض ومكّنته من الحصول على الوثائق التي طلبها والمتوفّرة لديها، ممّا تغدو معه الدعوى الماثلة فاقدة لموضوعها.

وحيث أنّ الطعن في صحّة الوثائق المدلى بها من الجهة المدّعى عليها يتجاوز نطاق هذه الدعوى ويمكن أن يكون موضوع منازعة قضائية خارجة عن أنظار هذه الهيئة.

وحيث يتّجه تأسيساً على ما سبق بيانه التصريح بختم القضية لانعدام ما يستوجب النظر فيها.



ولهذه الأسباب

قررت هيئة النفاذ إلى المعلومة ما يلي:

أولاً: ختم القضية لانعدام ما يستوجب النظر.

ثانياً: توجيه نسخة من هذا القرار إلى الطرفين.

وصدر هذا القرار عن مجلس هيئة النفاذ إلى المعلومة في جلسته المنعقدة بتاريخ 5 سبتمبر 2019 برئاسة السيد عماد الحزقي وعضوية السيد عدنان الأسود، نائب الرئيس، والسيدات والسادة أعضاء المجلس رقية الخماسي وهاجر الطرابلسي وخالد السلامي ورفيق بن عبد الله ومحمد القسنطيني.

رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة



عماد الحزقي